

رسالة في ادب البحث والمناظرة

(شرح الرسالة الحسينية في آداب البحث) • كتبت في

القرن الثالث عشر الهجري تقديرا •

١٨ ق ١٧ س ٢١ × ٥ ر ٥ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد •

١ - المنطق أ - تاريخ النسخ •

حسينه

رسالة في آداب البيت والمنطق

٢

الصبر والارادة في البيت والمنطق

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
اسم المؤلف
تاريخ
عدد النسخ
رقم التسجيل
رقم الرف

١٠٢٤

لم يدع

١٥٨٤١

١٨

٨٨٨/٥٣

(أول من طبعه)

١٦
ص

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من وفقنا لوظائف البحث وكلمة بامتنان بين الاحوال الثلاثة فلا يحتاج
الى توجيه العلامة والمراد بها غاية معناها وهي الاجابة والتوفيق لغة جعل الاسباب
متوافقة نحو السبب واصطلاحا خلق القدرة على الطاعة والبحث لغة التفتيش
 واصطلاحا اثبات المدعى بالدليل نفيا واثباتا وهو الظاهر والمراد بالوظائف الموجبة
هيها اعني النوع الثلاثة وامثالها وهو الاظهر ويحتمل ان يكون اعم منها وضافها الى
البحث سببية وهو الانسب وفيه براءة الاستدلال في التحريات اي تحرير المدعى
والدليل والمقدمات والمعرف والمادة واجزاء التعريف في التعريفات والقسم والقسم
في التفسيرات والتحقيقات اي الدلائل الموردة على المذكورات ويحتمل ان يكون المراد
بالتحريات المحررات اعني الدعوى وبالتحقيقات المحققات اعني الدلائل وهو الاظهر
لفظا والاول اقدم معنى ويا من يستر اليقين سمينها عن سمينها هذا اشارة الى سبب التاليف
من وجهين كما لا يخفى على المتبحرين في التقريرات والتدقيقات اي تقريرات المذكورات او
تقريرات الوظائف فيها والمراد من التدقيقات الدلائل الموردة على الدلائل ومقدماتها
في المراتب الثانية قبل دعاء يطلب الترجمة باعتبارها الدعاء بها له عليه السلام دعاء به للبرهان
لأنهم رجاء للعالمين او يطلب الرضا باعتبار الغاية او يطلب اعطاء مقام الواسيلة
على من صحح الشريعة القراء **يا صبح** التصحيح وهو محمد دم ولم يطرأ باسمه
العلمي ادعاء بان من اتصف بهذه الصفات لا يطلق على غيره او للتعظيم والتشريف وكذا

وكذا الحال في حق الموفق والمملك اللطيف وفي عبارة الصحاح من البراءة ما لا يخفى على
ذوى الفطنة وايضا نقاش الكبارين باوضح البراهين والتوضيحات اي العارفين
بالحق المتكبرين له عنادا واستنكافا وغير عارفين ولكن يقولون وجودنا باثباتك ذلك
النقاش يحتمل ان يكون من التناقض وهو الظاهر والمراد بنقاشهم الكاسدة مناصها
فضائلهم الفاسدة وهو الظاهر والمراد المتوع الباطلة ويحتمل ان يكون من التقطع والمراد
بها الانصاف وهو الانسب للمقام وفيه براءة الاستدلال احسن النظام والمراد
بالصحيحة التصحيح والبراهين الموضحة للبحر في الواضحة والنجح الموضحة وعلى
عرفوا اشارة العلية يا عرف التعريفات من العرفان ويحتمل ان يكون من التعريف
وعلى كلا التقديرين اشارة الى المشايخ الاربعة العظام عليهم رضوان العزيز
العلام وايضا فيه براءة الاستدلال وقاسمها اي الاشارات العلية بعد ما استردوا
يا سائد سوية اي قوام قومية مستبظمة منها احكام شرعية اشارة الى الائمة
الاربعة الكرام رحمهم الله المفضل للنعام والمراد بآية التقييات التقييات المحصون
وهو اشارة الى انقراض الاجتهاد بالمذهب في مذهبنا واذا جاز في المذهب وفيه
ايضا براءة الاستدلال **وبعد** فهذه اشارة الى الالفاظ الموجودة
في الخارج على تقدير تأخير الدراجة عن التاليف وتقدير كون الالفاظ موجودة ولو
تعاقبا ببعض النجاء او الى التوسل الكلي في ضمن الجزئي على تقدير وجود الكلي
الطبيعي والا فجاز تأمل فيه فانه لا فراهم مجاز عجمية اي ما يستعمل به المستحق

[illegible]

1

لا فتواي صح

三

وخصوص من وجه ثبت في استخراج مادة الاجتماع والافتراق اذا عرفت هذا
فاعلم انك اذا قلت العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فاذا قال الخصم
ان صغير دليلك هذا ممنوع فالمنع حقيقة لغوية واسناده ^{محمدا} الى الصغرى
حقيقة عقلية واذا قال ان مدعاك هذا ممنوع واراد من المدعي دليلا او مقدمة
دليلا لعلاقة فالمنع حقيقة لغوية واسناده الى المدعي مجاز عقلي واذا قال هذا
وقدر فوق المدعي دليلا او مقدمة دليلا فالمنع حقيقة لغوية واسناده حقيقة
عقلية ومجاز في الخذف والاعراب وان منع المدعي الغير للدلال فقال مدعاك هذا
ممنوع فالمنع مجاز لغوي واسناده الى المدعي حقيقة عقلية ولا يتعلق بالمؤخدة
بمنقول اصلا يعني لا مناقضة مجازة او حقيقة ولا نقضا ولا معارضة تقديرية او
تحقيقية لانه محكي لا التزام فيه بنسب خبرية او يقينية الا اذا قلنا لتأييد بعض
المقالة في توجيه اليم للمؤخدة هذا الذي يتعلق الاصل بالمؤخدة واما اذا تعلق
بالمستقل فيكون المنع المحصول سواء كان المنقول على دليل او عينه او جزء
منه الدليل او جزؤه ويتبع ان يعلم ان قيد اليشبة معتبر في الثلاثة واما الوظائف
الموجبة منها اي من الين قل والمدعي في الاخير ثم اي المعارضة التقديرية والنظم
الشبهية كما سياتي في جواب المقتضين التحقيق اي انقضى التحقيق والمعارضة
التحقيقية ففيه تغليب سوى التفسير اي تغيير الدليل وبعض التحري اي تحوير
الدليل لان التحوير والتفسير يقتضي وجود الحقيقة والحرر وما غير من يدين ههنا
بذلك على المدعي ان يكون معطوفا على
بما تامل ان يكون الدليل فيكون معنى الاول
الغير او على الدليل ومعنى الثاني
المنقول جزء الدليل وجزء
المنقول

[illegible][illegible]

ههنا وفي الاول اى المناقضة بحجاز العنوية الشاتهما اى الناقل والمدعى ايها المتباينة
الطريق على احدهما اى صحة النقل والمدعى واما بتحويلها واما تباطا الاستدلو وجد
اى الستدسا وبالنقيض المتنوع وجود البعض في الكل التغيير لكنه عندي من
التفصيل تدوين وتفصيل وظائف هذا المنع موجهة كانت او غير موجهة وتباطا
كانت او مطلية وسنده يستعلم في بيان وظائف منع المقدمة ومستنده

ان اعرفت ان النقل والمدعى الغير المدلج يطلب عليهم الدليل وان وظيفته
 قول ما ثبتا لم يلبا لاقامة او بالتحريز او بابطال السند فاعرف انك اذا استقلت
 بالادلة اي يا قامة الدليل على صحة النقل ولو كان اقامة الدليل على النقل نادرا
 سوا كان الدليل النادر ومحمية مثل ان نقول قال الاستاذ الله شككم بكلام
 اني لان هذه الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام مسطور فيه فهو قول الاستاذ

او مشار اليه كاحضار كتاب على النقل منه او من صاحبه فان الاحضار
هذا دليل لا ينشأ
ان يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب ~~و~~ وكل كلام مسطور
فهو كلام الاستاذ لان هذا الكتاب تأليفه او على المدعى قالو تلف الموجه
من الخصم اما على تفهناى على نفس النقل والمدعى المدعى فالتناقض مجاز
و المراد من التناقض
عقليا او حذفيا اى منعهما باعتبار الاربع الى دليلهما بالارادة او بالتحذير
اى بالارادة الدليل من المدعى
لكن بشرط تعين مقدماته على رأى مطلقاى سواء كان يلاستد او لم يكن

[illegible]

من يدعي ان هذا العدد منقسم
بما في الاربعة اقسام
فان كان العدد منقسم
بما في الاربعة اقسام
فان كان العدد منقسم
بما في الاربعة اقسام

[illegible]

اوتينا في كتابنا العزيز
 القديمة في الفقه والحديث
 كمن حمل على القارىء ولا اثر
 فاذا اشتغلت فصاحة الفاء الفصيحة
 على التي ينبغي عن محذوف هو سبب
 المذكور وقيل هي التي تدخل على الجراء
 وينبغي عن الشرط المحذوف كذا في
 شرح الفتاح فعلى الاولى ما قاله
 صدر الدين

السابق فتأمل
فيما
والتحقيق
النقص
كلامه
كلامه
كلامه

بموجبان النقض اجماليا
فصيلا والنقض الاجمالي
يا او نقضا حقيقيا
عقليا

التعريف من جنس مذهب المتقدمين في تعريف التعريف او على مذهب
 المتأخرين في بعض غرض التعريف كما سيشرح في بيان وظائف التعريف او على
 مذهب من منع منه الدليل فلا يرد على جمع التعريف منع الدليل والله تعالى
 الهادي الى سواء السبيل وهو اي المنع اما مجرأى علا عن الشذوذ او مع السند
 المساوي او مع الغير المساوي والشهور ان المساوات والعموم والتخصيص اغاها
 باعتبار التحقق بالنسبة الى التقصص اي كلما تحقق هذا تحقق ذاك وبالعكس
 او كلما تحقق هذا تحقق ذاك وليس بالعكس او قد يكون اذا تحقق هذا او لا تحقق
 ذاك وبالعكس مثال السند المساوي كفرادية الاربعة منع اتمام خمسة بمساويين
 والاخصى كانسانية الشئ لمنع انه لا حيوان والاعم مطلقا كحيوانية لمنع انه
 انسان وهو اي السند مطلقا وهو مذکور في ضمني المقيد المذكور صرحا ما يقوى المنع
 بزعم المنع ولا جائز ان يبطلها ابتداء اي المقدمة المعينة من حيث هي مقدمة لانها
 لو كانت مدلة فيصاح ابطالها بشاهد كلى لا من حيث انها مقدمة بل من حيث
 انها مدعى قطعاً لا بشاهد ولا بد ولا ان يمنعها فيبطلها مطلقا وجوز بعض
 اهل الفضل لا يخرج عن الغصيب باعتبار العزل وفيه تأمل فتأمل او يمنعها
 وثائق يكلام اجنبى اي ليس بسند وتوير ولا دليل لان الاولى غصيب
 والثالث غير معتد به وجوز بعضهم هذا المنع وان كان الكلام المأثري به غير معتد
 واما مطابقة الدليل مطلقا سواء كان مع سند او بدون فغيرها اي لم يجوزها ولم يستحسنها

ولم يستحسنها بعض المروءة منهم الفاضل السعدي النقي وسوقها اي جوازها بعض
 الكلمة فيزورها واختراعها اي احسن ما وافقها بعض الخلاق للكون بالكلية
 لما لا يطاق واغاسوتها بعض الكلمة لانه يجوز للعقل ان يقيم دليلا لا على صحة
 جميع المقدمات او يقيم دليلا على كل من مقدماته ثم يستدل بصحة كل منها
 على صحة المجموع او يقيم دليلا على مقدمة معينة فان سكبت المانع فقد تم المرام
 ولو قال ليس المنوع عندي هذا بل مقدمة اخرى كان هذا منها آخر فيقيم دليلا اخر
 على مقدمة اخرى لكن الاول او الثاني لا غير مناسب لا غرض من الطرفين مع انها
 غير معلومة التحقق واما الوظائف الموجهة في العقل فثلاثة الاول وهو المنع المجرد سواء كان
 منعا حقيقيا او ظاهريا او محجرا عقليا او حرفيا وكذا الحال في الثاني والثالث مع ان
 اي مقدمة الهمة اقامة الدليل على صحتها او بحريها اي بيان المراد اجزاء المقدمة
 بعضها او كلا او بيان المذهب الذي ينبغي عليه تلك المقدمة وكذا في قولنا او بحري المدعى
 ان كانت المحكمات متنوعة الاستلزام مطلقا سواء كان استلزام الدليل للمدعى
 او استلزام في المقدمة الشرطية وتغيرها اي المقدمة بعضها او كلا عطف على الاشياء
 لدفع المبيت به وتويره التقييد وعدم الاشياء والوظائف مع الثاني اعني المنع
 المستد بالسد المساوي انما ياتي باقامة اي اقامة الدليل على صحة تلك المقدمة او باجاء
 التحوير اي تحوير المقدمة او المدعى المذكور او بابطال السند والانتقال من تعليل
 الى تعليل اخر ومن بحث الى بحث اخر فغيرها اي لا يجوزها ولم يستحسنها



صلحية المستدبة لانه لا يقوى المنع ولعل هذا الدخل مخصوص بالثالث وان نعمته
بعض المحشين فقلنا عن السيد الشريف قدس سره وكالدخل ياد في حد ذاته غير مستقيم
لان فيه خللا وكالدخل فيما يذكر لتوضيح السند ما قيل واعلم ان حاصل هذه
الدخالات تسليم المنع واظهاره في المذكور معه دفعا لتوهم الصحة لكن في
كون الاول من هذا القبيل تأمل تأمل تتل والمحصل ان ابطال السند على نوعين
ابطاله في ذاته وابطال استدبته الاول مخصوص بالمساوي والثاني بغيره ويجوز
ابطاله بالبريد اي ابطاله في ذاته باعتبار ابطال استدبته باعتبار آخر ومما ينبغي
ان يعلم ان المعلق كما كان في هذه الصورة اي في صورة الاثبات بالدليل على المقدمة
والتحريز والتفسير والابطال والدخالات الثلث مستدل كما كان جاز للمانع ان
يعود الى المنع ككافة ويجوز اثبات سنده اما بالدليل او بالتحريز ويجوز التفسير ولعل
المعلق والمانع في هذه الصورة لم ينقل مانعا مغللا لانه مخصوص بالنقضين
والثالث كاللثاني في جريان جميع الوظائف سوى الابطال اي ابطال السند في ذاته
اما ابطال الاخص فلا بد غير مقيد هذا هو المشهور لكن عندي انه اذا لا يفيد اذا كان
دليلا ابطال الاخص مساويا له واما اذا كان مساويا للاعم كابطال انسانية الشيء
الواقع سند المنع لا حيوانيته بعدم تنقسه فيفيد وهو قد ابطال للاعم مطلقا
فلانه مظهر للمعلل وفيه ايضا شيء فاما الابطال عام او اياه لكنه ندر
خداج واما منع السند مطلقا الاطلاق متعلق بكل واحد من المضامين والمضاف اليه

والمضاف اليه وببانه فلا يمنع تزويره مطلقا ولا يسمع لان الجواز لا يقابل الجواز ولا
يدفع فلا يفيد المعلق ولا يضر المانع الا اذا كان اي السند والتزوير في صورة الدليل
كالعبر عن ما بلاته متعلق مطلقا الموقدة اي ما هو في صورة المنوع وما
فالتصور بالصورة واما منع المنع مطلقا متعلق بكل واحد من المنع عن جريه
فلا يسمع قطعا لانه متعلق بالشك بالشك وهو غير مقبول بلا شك وكذا ابطال اي لا يسمع
ابطال المنع مطلقا بلا تثبت الاثبات المقدمة المنع ولا الى مقتضى السند ولو وجد
بان يقال ان منعك مردود او مرفوع الا اذا كان اي المنع متعلقا بدعوى او مقدمة متبذرة
او استقر اثبت بلا شاهد الفلان متعلق بالبداهة والاستقراء واما اذا كان مع شاهد
فلا يجوز دفعه بل رفعه باحد الوجوه الموجبة السابقة او مستتمتين وجوز البعض
المنع بعد التسليم لكنه ياتي عنه الذوق التسليم او مقدمة غير ملتزمة بصحتها فيقال
ان منعك مدقح لانه متعلق بمقدمة كذا وفيه مقايضة فقي وههنا منصب
يجب على المعلق وينفع وهو ان لا يستعمل اي المعلق الجيب في الجواب ويطلب عن
جميع الفلان المنع يعنى الردان بتحقيق اي السائل ما يورده من المنع اي الردا زيا
لا يتمكن السائل من التوجيه فالبحت ينقطع او يظهر اي السائل الفساد بالمنع
يندفع فكون الاستعمال عتبا بل قد يضر المعلق او يتذكر المعلق فيمكن من التعليل
فيستخلص من الخيط والافهم بل ياتي بالمقدمات السالمة عند توجيه السائل
المنع والتفصيل اي تفصيل ورود منعه وكذا يجب هذا على من يمنع لعموم دليل الجواب

والنفع لان كلا من المنع والجواب على قسمين في المشهور مضر للعلل اولاً ومفيد له اولاً
 الطائفة مرتبة فيكون المنع المنع من المنع مضر للعلل اولاً ومضر له سواء كان المنع
 مضر للمانع اولاً ومضر له ايضا والجواب من الجيب مفيد للجيب اولاً وغير مفيد له
 سواء كان مضر للجيب او غير مضر له ايضا فالاحتمالات في الحقيقة ستة تامة
 والمتى اي المعبر عنه بالاولى من ردد عند الجهور لعدم التدافع وما يجب ان يعلم
 ههنا ما شاع وكثر في استقالات الاصوليين والمتكلمين للحل وهو تعيين
 موضع الغلط وهو ان كان نوعاً من المنع الآلة خصوصية قد ذكر في مقابلة بآلة
 ولا يقصد به طلب الدليل كما هو الظاهر من المنع بل يقصد به ان ما ذكرته غلط
 ومنشأه فهمه ان كان اولاً لذلك لما وقعت في الغلط واكثر وقوعه بعد
 النقص الاجمالي ونقصه اي الدليل وهو عطف بقوله منع مقدمته وهو اي
 النقص ابطاله اي الحكم بطلان الدليل بالتحالف او باستلزامه خصوص
 الفساد كالتعلل مثلاً اي بشاهدتها سواء كانت احتيج الى اقامتها اولاً فلا
 يخرج النقص باليد بآلة والتقابل باعتبار حكم خاص بالاول في تصويره اي
 النقص اجمالاً ان دليلك هذا جار في مادة كذا اي جار بعضه في تلك المادة
 بان لا يكون الدليل الوارد على الدعوى والدليل الجاري في تلك المادة متفاوتين الا
 في الموضوع وذلك في القياس لاقترافي الحائي او في المحكوم عليه للحد وذلك في القياس
 الاقترافي الشرطي او في الجزء المكرر بعينه نفياً وايجاباً وذلك في القياس الاستثنائي

الاستثنائي كذا قال بعض الافاضل عصمة الله تعالى متخلفاً عنه حكم مدعاه اي الدليل
 وكل دليل هذا شأنه فاسد فدليلك فاسد او هو اي دليلك مستلزم للتسلل
 وكل دليل هذا اي التخلف والجريان كما في الاول والاستلزام كما في الثاني شأنه فساد
 واما الوظائف الموجبة من طرف العلل في الاول اي قياس التخلف متعلقان
 بمقدمتين تسميتي لصغره لان صفوه لكونها مفيدة مشيرة الى مقدمتين الاولى
 ان دليلك هذا جار في تلك المادة والثانية ان حكم مدعاه متخلف عنه فيها فاحدا
 اي المتعين بل عين متعلق باحدهما اي المقدمة الاولى والمنع الآخر متعلق بالمقدمة الاخرى
 فيقول في منع المقدمة الاولى لان دليلك جار في تلك المادة اذ قد عتبر في دليلك
 فيها ويقول في منع الثانية لان التخلف بل انما يتخلف اذا كان المراد من المدعى ما فرقته
 او من تلك المادة ما فرقتة واما اذا كان المراد من هذا فيكون راجعاً في حكم مدعاه فلا
 يتخلف لكن نقدر تسليم المقدمة الاولى ان اراد منع كليهما والا فلا وهذا الشرط
 اعني تسليم الاولى واجوب هنا والا يلزم اعتراف فساد الدليل من حيث لا يشع
 كما لا يخفى على المتأمل واما منع كبره فهو غير جيد وان جوزه بعض المحققين فتدبر
 وتبين الدليل بعضاً او كلاً وهو بالرفع عطف على متعان وتحريره اي الدليل وتحرير
 المدعى وتحرير المادة قد حرر كيف يحتر فتذكر كذا الا حس ان يجعل هذه التحريرات
 اسانيد المتعين الاول بالاول والثاني بالثاني والنقصان التحقيقان اي
 ابطال الدليل المستنبط من التخلف والاستلزام المذكورين باحدهما او معارضة

ان دليلنا في
 منع الآخر متعلق بالمقدمة الاخرى صح



ففيه تغليب لكن في تعلق النقض بالنقض كلام فتأمل والثاني أي قياس الاستلزام
كالاول في جميع الوظائف المذكورة الا ان احد المتعينين المتعلقين بمقدمتين فحينئذ
لصغراه او الاول متعلق بصغراه والاخر يكبراه مع ان الشرائط ابق ليس بواجب
ههنا بل لا يتو ويرد في صغراه اي قياس الاستلزام فتتبع اي صغرا ما اعتبار
وتتبع كبراه باعتبار آخر بان يقال ان اردت بقولك هو مستلزم للتسلسل انه
مستلزم للتسلسل في حال فلا تم الصغرى وان اردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا
فالصغرى سليمة لكن الكبرى ممتدة لانه التسلسل في الاعتبارات والمعدومات
وغير المرتبة وغير المتجهة الجملة وفي المعدات ليس ببح ويجوز التريديد في
الاول لكن ليس في صغراه بل في مقدمات دليل المثل ومادة الجريان فيمنع
الجريان فيمنع الجريان باعتبار والتعلق باعتبار آخر ومتماين في ان يعلم ههنا
انه قد يرد النقض بترك بعض قيود الدليل ويسمى نقضا مكسورا كان يقول
التشاقق ثم في نفى بيع الغائب انه مبيع مجهول الصفة عند العاقدين
العقد وكل ما هو شأنه فلا يصح بيعه فيقول الناقض هذا منقوض بالترفع
امرأة لم يرهما فانه مجهول الصفة عند العاقدين حين العقد والحال انه
صحيح فقد حذف فيكون مبيعا ويحجب عنه بان العلة هو المجموع ولا يلزم
من عدم عليته البعض عدم عليته المجموع فلان نقض عليه الا ان يبيّن بان
العلة هي القيود المذكورة فقط ولا تدخل المحذوف في العلية ومن الوظائف

ومن الوظائف الموجبة من طرف التام الدخول في الدليل بانه مشتق على مقدمة
مستدركة لا طائل تحتها والدخول بانه محتاج الى مقدمة كذا اخرى والدخول بانه غير
مستلزم للمدعى وهذه وظائف موجبة على الاصح لكن فيها ترددات ههنا
من المناقضة ام النقض قال بعض الفضلاء انها اي هذه الوظائف من
النواقضة حقيقية او مجازا وقال آخر انها من النقض الاجمالي فتجربها اي
فبأن وجه كونها من المناقضة ووجه كونها من النقض واخترا وجهيها اي
احسن ما امكن كونها من المناقضة فلان الاستلزام مما يتوقف عليه صحة الدليل
قطعا على ما اشرنا اليه في تعريف المقدمة بقولنا او علمينا والاولان راجعان
الى الدخول في الاستلزام واما كونها من النقض الاجمالي فلا تها ابطال الدليل
بفاد معنيين من الخصوصيات ان تصويره ان دليلك هذا مشتق على مقدمة
مستدركة او هو محتاج الى اخذ مقدمة اخرى فيه او هو غير مستلزم لمدعاه
وكلا دليل هذا اشاده ففاسد ويؤيد الثاني تعبير الدخول بعنون الحكم بانه غير
مستلزم للمدعى مثلا فلا تحيط واما وظائف المثل على كذا التقديرين فتقام
هما سبقي في جواب النقيضين ومعارضته وهي المقابلة على سبيل الممانعة اي
ابطال دليل المثل بمقابلة دليل مما في ذلك الدليل في ثبوت مقتضاه على ما
فسرناه بعض المحققين وهو اي هذا المثل التفسير المقتضا لتعلق
المعارضته بالدليل الاوفق للمحاورات الا المذكور للتداول في الاستسنة

تعارض النصوص والآلة والاستنباط للمقام لان المقام بيان وظائف الدليل جزء
او كلاً حيث قلنا واما على دليل ما اه او اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم
الدليل على ما فسر هاهنا للجمهور وهو اى هذا التفسير يقتضيه لتعلق المعارضة
بالمسمى الانسب للمرام لان المراد هدم الكلام وهدم المرام اتم في المرام فهو اى
المعارضة على التفسير الاول ابطال الدليل بمقابلة الدليل وعلى التفسير الثاني
الاثبات ابطال مدعى الدليل بدليل الخلاف والمآل يتم عليه هذا القول للاوفقية
والانسبية ودنا قولنا لانه وتصورها اى تصوير معارضة اجمل لان دليلك
هذا اقام على نقض مدلوله دليل هذا فانظر الى تفسير الاول فالمدعى ان يقال
في التصوير ان دليلك هذا مقابل بالدليل لكن لم يقل هكذا النكتة دقيقة يعرفها
من له سلفية تدبى وان مدعى دليلك هذا اقام على نقضه دليل هذا فانظر الى التفسير
الثاني وكل دليل او مدعى دليل هذا اثنائه ففاسد مع اتيان ذلك الدليل القائم على
نقض مدلوله دليل المعلن والافكيون المعارضة مكابرة واما الوظائف الموجبة
من طرق المعلن فيهما اى في التصوير تقع مقدمة الدليل على التعيين يعضوا
كلام مطلقا سواء بلا سند او مع مطلقا والتغيير اى تغيير الدليل والتحرير ان
اى تحرير المدعى والدليل قد مر اى كيف يحوز التحرير والنقصان التحقيقان
اى النقص الاجمال التحقيق والمعارضة الحقيقية والفروق بين تغيير الدليل
والمعارضة الحقيقية على النقص الاجمال والمعارضة ان الثاني ابطال دليل

دليل المعلن بواسطة اثبات خلاف مدلوله او مدعى بواسطة اثبات خلافه وتغيير
الدليل اثبات المعلن الاول نفس مدعى بلا تعرض الى ابطال مدعى المعارض ولا الى
دليله وان لم يزل البطلان مع ان المعلن انتقل سائل في المعارضة وفي تغيير الدليل
لم يتقبل لكن بقي النقص في نقض النقص وما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليلين
المعارضين ان اتخذا في الصورة مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول واتخذا
ايضا في بعض المادة وهو الحد الاول لكونه العدة في المادة وقيل هو الكبرى
هذا في الاقتران اثبات وجود المكرر الظاهر بالجر عطف على الصورة كما لا يخفى على ذوي
البصيرة نفيا واثباتا اى من جهة النفي والاثبات وهذا في الاستثبات تسمى
هذه المعارضة معارضة بالقلب للقلب الدليل على المدعى المعلن بان يقيم عليه كما
قال المعتزلى رؤية الله متعا غير جائزة لانها امر نفاه الله تعالى العليم بقوله الكريم
وعارض الاشعري فقال هي جائزة لانها امر نفاه الله تعالى العليم بقوله الكريم وكل ما هو
هو شأنه فهو جائز فخذ في الاقتران وآما في الاستثنائي فاما قال المعتزلى ايضا
هو غير جائزة لانها لو جازت لما نفاه الله الحكيم ولكنه نفاه بقوله وعارض الاشعري
فقال هي جائزة لانها لو امتنع لما نفاه الله اللطيف لكنه نفاه بقوله الشريف
لانها لو امتنع لم يفد نفيا سيما النفي بطريق المدعى هذا مذهب المعقوليين
وبعض تحقيق الاصوليين ولكن يلاحظ خروج الرتبة واما على مشهور الاصوليين
الاصوليين وبعض تحقيقهم فقول المعتزلى ايضا رؤية الله متعا غير جائزة لنفيه

يقول الله تعالى وحاشي الاشعري فقال هي جائزة لنفيه تعاقبه وان اتخذ
 اي التعارضان في الصورة فقط اي بدون الاتحاد في المادة بل مع التغيير فيها
 تنسب هذه المعارضة معارضة بالمثل وان تغاير اي المعارضة في الصورة
 سواء تغاير في المادة ايضا ولا فيدخل فيها قسما تسمى هذه المعارضة
 معارضة بالغير والمثلة المثل والغير في غاية السهولة الان تمثيل
 المثل على مشهور الاصوليتين وبعض تحقيقهم في غاية الصعوبة مع ان تمثيل
 القلب على هذين المذهبين غير موافق لما قسمه القلب ههنا تدبر ويجب
 على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق المنوع اي المطالبات والابطالات
 الصادرة عن المظهر في اي المعلن والسائل انما تصح وتليق تلك المنوع اذا لم يكن
 صحة مطلقا بديهيية تجلية اي محتاجة الى التبيين ولا مستلزمة ولا غير ملزمة
 صحتها ولا نظرية عند من تلقى اليه لان النظرية والبدئية تختلف باختلاف
 الاشخاص بل باختلاف الزمان كما حققه الدواني معلومة العالم المناسب
 للمطلوب يعني لو كان المطلوب يقينا لا بد ان لا يحصل للمطالب العلم اليقيني قلب
 الطلب وكذا النظرية والبدئية والافلا تصح في البعض كما لا يخفى تليق
 من المناظرين من حيث هم مناخرون ولا تليق منهم في البعض وان كانت
 صحيحة فالاجاب الكلي للسلب الكلي والسلب الجزئي للايجاب الجزئي
 ويجوز ان يكون المعنى لا يصح ان منهم مطلقا اذ لم يكن لهم عرض ملائم

ملائم المناظرة واذ كان لهم ذلك لا تليق مطلقا منهم وان كانت صحيحة
 فعلم هذا ايضا للايجاب الكلي للسلب الكلي كسلب الجزئي للايجاب الكلي
 وكذا ينبغي ان يعلم ان الاكتفاء بالدليل فيها بناء على ما لم يجوز المناظرة في التبيين
 او على حمل الدليل على الاعم منه ومما هو في صورته او هو من قبيل الاكتفاء بالمثل
 وما ينبغي ان يعلم ههنا انما يتبينه من الوظائف الى ههنا بيان لها من الطرفين في المرتبة
 الاولى وما يبينها من ههنا في المرتبة الاخرى يتبين المناظرة فعلمها بالمقايسة
 على الاولى فاعلم انه لا يخفى انما ان يعجز المعلن عن اقامة الدليل على مدعاه وسكت
 وذلك هو الانحيم ويجوز ان يعجز عن التعرض للمعلن بشئ من الوظائف المذكورة
 بان يتبين دليل المعلن الى مقدمة ضرورية القبول او الى مقدمة مسلمة عند السائل
 تضطره الى القبول وذلك هو الالتزام في يتبين المناظرة وان سكت عطف على قوله
 فان كنت ناقلا معرفا فقيم اي صاحب تعريف في الكلام الصادر منك تعريفا
 لفظيا وهو اي التعريف اللفظي ما يقصده به تفسيرا مدلول اللفظ كما افسره
 الفتازاني في تهذيب الميزان في قوله القضاة في الاسد وليس هذا تعريفا حقيقيا
 يراد به افادة صورة غير حاصلة وانما المراد تعيين ما وضع له اللفظ القضاة من
 بين سائر المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه موزع بآرائه فما له الى التصديق فهو طريق
 اهل اللغة وخارج عن المعرف الحقيقي واقامة الاربعة التي ذكرت وموضع
 وحقة ان يكون بالفاظ مفرقة فان لم يوجد ذكر مركب يقصده تعيين المعنى



لأنه فصل في شرح المواقف أو تعريفات تنبها وهوى التعريف التبيينية أحضار صورة
حاصلة مخروزة في الخربة بلا جشم إلى كسب جديد وهي أي هذه التعريفات من
المطالب التصديقية هذه جملة معترضة من المبادئ التصديقية كما أن قولنا وهو
من المبادئ التصورية وكون التعريف اللفظي من المبادئ المطالب التصديقية
منه على قوله الشريف قدسية وعند التقاريف من التصورية وانت خبير بانه
إذا كان الغرض من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى
كما بحثنا لغويا خارجا عن المطالب التصورية وأما إذا كان الغرض منه تصويره مع
اللفظ فليس كذلك هكذا حكم الدواني وفي هذا المقام مباحث نفيسة فليطلب
من خواش التهديب فالوظائف كوجه من الخصم المناقضة بحجج الفوارب مطلقا والمعارضة
التقديرية مطلقا الحسن أهدي من الأطلاقات بالنسبة إلى الدعوى الصريحة والتمسك
الضميمة لانه في التعريفات الكونية من المبادئ التصديقية يستلزم على النسبة
الخبرية والنقض أي الإجمالي بشهادة قادم من أكثر الفساد البين في سبب وتبري
شيس يتلبد على أن تعلق النقض بالدليل فقط أو تحقيقا بناء على أن تعلق عام
إلى الدليل والتعريف قال بعض الأفاضل في تعليقاته على الآداب المودودة
مشق إلى بن نقض الدليل وبين نقض التعريف وتصوير كل من هذه المنوع الثلاثة
أي المناقضة المجازية والنقض والمعارضة التقديرية والوظائف من جانب
المعرف أي جانب التعريف معلوم من الآحق تفصيلا وكذا من السابق ولما

١٢
وأما المعارضة الحقيقية مطلقا والتمسك الحقيقي المجازي العقلي والحد في مطلقا
والأطلاق كالأطلاق فلا يتعلق به إلا إذا كان أي هذه التعريفات على
حكم مألوم على أي أمر ما وكانا مشتملين على النسبة الخبرية يصلح أن العلوية
والعلوية أي أي حكي كونهما على أي أو معللتي يجري عليه أي على ما يجب هذا
التعريفين ما أي الوظائف التي تجري على المعللتي الذي ليس في تعليلهم شائبة
التعريف وإن كنت معرقا تعرفيا حقيقيا أو اسميا ما قصد به تحصيل صورة
غير حاصلة في الذهن سواء كان ما به القصد والتحصيل كنه الذي الصورة
كما في الحدود أو وجهه كمال الرسوم إن كان أي ما به القصد والتحصيل تقريبا
لما أي ماهية علم وموده في الخارج أي في الأعيان فذلك التعريف تعرفي حقيقي
متقن إلى الحد الحقيقي والرسم الحقيقي باعتبار الاشتغال على الذات والعرضي وإن كان
لغيره أي ماهية غير معلومة الوجود سواء كانت معلومة العدم أو لا فذلك
التعريف تعريف اسمي متقن للحد الاسم والاسم الاسم باعتبار المعروف
لكن لو علم وجوده في الخارج انتقل الاسم إلى ما به الحقيقي باقاصها
أي هذان التعريفان من المطالب للتصورية وفاقا الوظائف الخبرية من
لخصم النقض أي الإجمالي شيسيا أو تحقيقا بشهادة قادم من عدم جابته
أي عدم كون التعريف جامعا لفراده أو عدم ما تعينه أو استماله على اللفظ
الشتر أو مثلا وكذا الألفاظ المجازية والتعريفية أو استلزامه فاد آخر غير الثلاثة

من الخصائص كالشك مثلاً وكذا الدور وكذا التعريف بالسواى جماله
والاخفى وبالحكمة تصويره اى انقضى الاجمال ان يقال ان تعريفك هذا
غير جامع لكونه او غير مانع او مشتمل على اللفظ المشترك مثلاً او مستلزم
للتسليم مثلاً وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فتعريفك فاسد وبيني المفا
اى بينى عدم الجامعة والمناحية والاشتمال والاستلزام وان لم بينى المفا
فيكون مكابرة غير مبررة الا اذا كان الفاسد يبرها واما الوظائف المحتملة مع
طرق التعريف فتعريف القياس الاول اى قيسى عدم الجامعة وصغرى القياس
الثانى اى قياس المناحية منها حقيقتا اى حقيقة لغوية واستاد اجاز
او كان الاستاد ايضا حقيقتا لكن الحان في الحذف وايد اشربا بقولنا باعتبار
ديلهما اى الصغرى لان الناقض على ما صورناه مستدل وهو الشهور الاخرى
والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز تعلق منعين بصغرى ما يكون صغرى ما
مشيرة الى كون مقدمتين والاولى ان تعريفك هذا غير صادق على مادة كذا والثانية
اتهام افراد التعريف وان تعريفك هذا صادق على مادة كذا والثالثة انها ليست
متماثلة للمعرف فالمنع الاول متعلق بالاولى والاخرى بالآخرى كذا على تقدير تسليم
الاولى ويجوز منع كبرى اى القياس الاول والثانى على مذهب المتأخرين ببيان
انقضى من التعريف بان يقال لان كل تعريف غير جامع او غير مانع فهو فاسد
لم لا يجوز ان لا يكون غرض التعريف ايراد تعريف جامع ومافى بل نفى غير هذا

هذا المعنى او التوطئة للبحث الآتى او التقسيم الآتى او تبيين معنى مخصوص
عن معنى اخر مخصوص لا ايراد تعريفات مخصوصة لمعنى معوقات مخصوصة
وهذه الاعتراضات لا تقتضى الجامعة والمناحية كذا فتح الباب بعون الله
الملاءم الوهاب بل على مذهب المتقدمين لانهم لم يشكوا التساوى بينى التعريف
والمعرف وهو ظاهر وكبرى القياس الثالث هو قياس اشتمال الاشتمال
والاستدلال يظهر من المنع المردود والمنع بالتوريد لا صغرى اى يمنع صفراء باعبار
وكبرى باعبار اخر بان يقال ان اردت يقولك ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك
اشتماله عليه بلا قرينة فلا تم الصغرى وان اردت اشتماله عليه مطلقا فالصغرى
مسلمة لكن لا نسلم ان كل تعريف مشتمل عليه فاسد او يقال ان اردت اشتماله
على مشترك غير جائز اردت كل واحد من معانيه على حدة فالصغرى ممنوعة
وان اردت اشتماله عليه مطلقا فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة وقضى على الاشتمال
على الحان فتأمل هذا اى كون الوظائف فى الثالث منع كبراه والمنع بالتوريد
في صفراء فقط اذ لم يقيد صفراء ببلا قرينة والاى وان لم يقيد قيدت بقولنا
بلا قرينة بان يقال ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك بلا قرينة فمنع صفراء
ايضا اى كما يمنع كبراه والمنع بالتوريد في صفراء في عدم التقييد ومنع صغرى
القياس الرابع وهو قياس الاستلزام ومنع كبراه ومستداه معلوم
هامر في نقض الدليل لكن الاخرى في تعلق المعنى تسليم الاولى فتبهر والمنع

بالتوكيد قد تم تفصيله فتذكر والنقضان التحقيقان قد مر الكلام فيه فتذكر
 والاحسن انه معطوف على صغرى الاول وتحرير اجزاء التعريف مع شرط
 مقارنة قرينة والى معنى المراد لان اجزاء التعريف يجب حملها على المتبادر وتغييرها
 اى تغيير اجزاء التعريف بعضها او كلاه وتحرير المعرف واما تغييره فتغير
 جيد وتحرير مادة نقض التعريف والاحسن ان يجعل مجموع هذه التغيرات
 الثلث اسانيد مجموع منوع المقدمات ففيه وفي الاحسن من التقلب
 ما لا يخفى على اللبيب واما المنع مطلقا حقيقة او مجازا عقليا او لغويا او
 حذفيا مجردا كل من اوجه السند او العارضة مطلقا حقيقة او تقديرية
 من طرف الخصم فلا يتوجه الى التعريف لان المتصدى لهما بمنزلة نقاش
 بنفسه لك في ذهرك صورة شئ فاذا قال مثلا الانثى حيوان ناطق لم
 يقصد به ان يحكم على الانثى بانها حيوان ناطق والا لكان مصدقا لا مصورا
 بل اراد بذكر الانثى ان يتوجه ذهنك الى معرفة بوجه ما ثم يشع في تصويره
 بوجه اكمل فليس بين الحد والمحدود حكم حتى يمنع فلا يصح ان يقال للكاتب
 لاسلام كتابتك واما اذا قيل الانثى حيوان ناطق واريد هذا مدلوله لغة
 او عرفا كان حكما فيمنع ويطلب عليه الدليل من اهل والحاصل ان المعرف
 بمنزلة نقاش مشير الى نفس نقشة فلا يجري فيه التخطئة فلا يتوجه به المناقشة
 الا ان يعتبر الخصم الدعوى من المعرف بان تعريف هذا احد وجوه هذا الجنس



جنس وجزؤه ذلك قصلا مثلا قبل هذا بناء على ما وضعه في السمع والذوق سميا
 في الرسوم الحقيقة التامة وان تعريف هذا جامع لجميع افرادها وان تعريف هذا
 مانع عن دخول اعيان فيه وعارض للمفاسد كلها استلزام السلسل مثلا
 واشتمل الاشياء مثلا في يجوز للخصم ان يمنع احدى هذه الدعاوى الضمنية
 او كلها لو حدثت ما جاز الفوبيا مطلقا لكن لا بد في الثلاثة الاخيرة اى منع الجامعة
 والممانعة والعراض من شاهد لما قيل لا بد من ان يكون مادة النقض من المحققات
 فتأمل واما الوظائف الموجهة من المعرف فيلقب ومات الاعتبارية اى التعريف
 غير الحقيقية اثبات تلك الدعاوى الضمنية باقامة الدليل عليها على صحة تلك
 الدعاوى لان رفع المخزورات في الاعتباريات سهل عدم من هو بالتوجيهات
 اهل لان حاصره يرجع الاصطلاح فيصح تعريف بما عليه الاصطلاح وتغييره
 اى التعريف جزء او كلا في الكل اى في كل من النوع الستة واشياء اى تلك
 الدعاوى باطلا الشاهد وتحرير المعرف يجوز عطف على الانثى ولما تحريش
 التحرير قد مر غير مرة وتحرير اجزاء التعريف وتحرير مادة نقض اى التعريف
 في الثلاثة الاولى الاخيرة وفيه تقلبات شتى تظهر بالتأمل الهوى وهي المقدمات
 الحقيقية كما اى الوظائف الموجهة الجارية في المفهومات الاعتبارية في مقابلة
 النوع الثلاثة الاخيرة فيصير واما الحال فاجواب النوع الثلاثة الاولى وهي
 منع الحدية والجنسية والفصلية فدفعها صعب اى مشكل جدا ووجه اى

أي عند دفعها أو قريب من دفعها أو أدنى منه خوطا القناعة فيكون أصعب
منه إذ لا بد من فيه للاصطلاح بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعرضيات والتفوق
بإثبات الجناسي والعوارض وبين الفصول والفواص وهذا مستعمل متعذر كذا
قوله بعض المحققين أو يعتبر الخصم تلك الدعوى ويقدر الدليل عليها فيوزان
يعارض الخصم ويقول وإن كان الدليل مفروض دلالة على صحة دعواه وعندي
دليله على بطلانها وهو أن تعريفه هذا غير جامع لخروج الفرد الفلاني منه مع
أنه من أفرادها أو غير مانع لدخول الفرد الفلاني مع أنه ليس من أفرادها أو مستلزم
للسلطنة لوقت هذا الجزء عن التعريف على المعروف وهو شامل على اللفظ
المشارك مثلا وكل تعريف هذات في فضاء تعريفه بطريقين المفسد
على ما شرنا إليه كمن في هذا التصوير مسامحة بينة لا يخفى على من له فطنة قوية
واعلم أن تخصيص التصوير بالدعوى الثالثة الأخيرة لا طرأدها في كل التعريفات
والأفجوى باعتبار الثالثة الأولى أيضا في بعض التعريفات فلا تقبل في الوظائف
الموجبة من طرف المعروف تعلم سهلا وتفصيلا مما ذكرنا أنفا في جواب النقض
الاجمالي الوارد على هذين التعريفين من المناقضة مطلقا والنقضية الحقيقية
ووجه التحرير والتفسير وجوز بعض المحققين وهو سيد الشريف قدس سره
أن يعارض الخصم من غير الاعتبار أي اعتبار الدعوى من المعروف والتقدير
أي فرض الدليل المفروض دلالة عليها ويقول إن ما ذكرت من التعريف معارض

معارض بذلك التعريف وكل تعريف هذا شأنه فبطونين فإن يعلم أن هذا التعريف
غير المعارض السابق التي هي بتقدير الدليل فلهذا المعارضة مثل النقض الاجمالي
الوارد على التعريف مطلقا على رأي البعض الأفاضل وأما الوظيفة من طرف المعروف
فمع تعارض التعريف مستند بالسمية أي جواز كون تعريف المعارض سما
مثلا يعرف المعروف العلم بما يصح من الموصوف به أحكام العقل ويقول الخصم
المعارض بأنه الاعتقاد المنقضى لسكون النقي فيقول المعروف فلا معارض
تعريفه وإنما التعارض لو كان حدا وحديته ممنوعة لجواز كونه رسمالا أنه إذا
سأله حديته بطل حديته حد نفسه إذ لا يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان
والأفلا أو لا تعارض بين مفهومين هذين الحدين بجواز كون أحدهما حدا والآخر
رسما وإنما التعارض بين حديتيهما لشيء واحد وهو الاستناد بالسمية الظاهر
لجواز الاستناد بالاسمانيد السابقة ويجوز أن يكون المراد بالسمية رسمية
تعريف المعروف فتصريح قال بعض الأفاضل في تعليقه على الآداب المسعودي
والصواب حمل جميع الاعتراضات الواردة على التعريفات من النقض والمعارض
مطلقا سواء كانت النوع الثالثة الأولى وهي منع حدية التعريف ومنه جنسية
جنس وفصلية شلالان متعلقاتها صادرة من المعرفة لثمة بخلاف الثالثة
الأخيرة كما لا يخفى على ذو الفطرة السليمة على وضع الدعوى برأسه على وجه
يستلزم القدح في التعريف أي على كون الناقض والمعارض مطلقا مدعيا

بأنه قد استدل عليه ببعض استواهره السابقة فيكون
العرف سائلا خارجا لا يحتاج إلى ملاحظة الدعوى الضمنية وحدها ومع
ملاحظة الدليل المقرر عليها ولا إلى البناء على القول الموهوم ولا إلى اعتبار التفسير
لكن فيه ما فيه فتأمل فيه وإن كنت فيه قاسما تقيما حقيقيا وهو
التقسيم الحقيقي ضم قيود متباينة في الصدوق إلى المقسم الذي هو المفهوم الكلي
ويسمى الأقسام الخاصة منه أقساما حقيقية وينبغي أن يعلم أن المقسم
لو كان جنسا والقيود المضمومة فضلا يكون التعريف الحاصل من التقسيم
للاقسام حدانا ما وعليه فقس أو تقيما اعتباريا وهو أي التقسيم الاعتباري
ضم قيود متباينة في الجملة إلى المقسم الذي هو المفهوم الكلي وهي أي هذان التقسيم
من المبادئ التصورية وهذا من المبادئ التصديقية في الحقيقة وفائدة تفرق
من اللاحق على ما أفاده سيد المحقق فالوظائف الموجهة من الخصم المنع مجاز
لغويا مطلقا سواء بالسند أو بدونه وللمعارضة التقديرية إذا اعتبر الدعوى
الضمنية مثل كون التقسيم صحيحا متعلقا بها والنقض الاجمالي الشيء بخصوص
الفرد أي بشهادة الفساد بخصوصي يجوز تعلقه بها وتفصيل تصويرها
يعلم مما سبق مثل الدعوى الداخلة أي داخل الأقسام وعدم الحاصرة أي
عدم كون التقسيم حاصلا لأقسامه وكذا كون قيم الشيء قسامته
وقسم الشيء في جماله وكون التعريف الحاصل من التقسيم مختلا باختلاله



17
باختلاله ما في عين المفسد فليأمل وأما الوظائف الموجهة من صاحب التقسيم
ففي التقضين أي النقض البشري والمعارضة التقديرية وفيه تغليب النقض
أي التحقيق وفيه أيضا تغليب وتحرير المقسم وتحرير الأقسام قد جرى بيانه
وتغيير التقسيم ومنع الصفري القائلة أن تقسيم غير حاصر لا قسامه
عليها فقس فقط أي دون منع الكبرى هذه الوظائف لو كان التقسيم المتعلق
للمنوع حقيقيا ومنع الكبرى القائلة بأن كل تقسيم غير حاصر لا قسامه مثلا أيضا
أي كنع الصفري مع الوظائف السابقة لو كان التقسيم المتعلق للمنوع اعتباريا
وأما في المناقضة فانشأتها أي الدعوى الضمنية أما بالاقامة أي بإقامة الدليل على
صحتها أو بإبطال الشاهد المذكور أو بإحد التحريم من المقسم والأقسام و
التغيير أي تغيير التقسيم وأما على كونها أي التقسيمين المذكورين من المبادئ
التصديقية صورة على ما أفاده السيد الشريف أو حقيقة كما أنها من صور
على ما أفاده المتقارن في فهي أي الوظائف الموجهة كالاولى أي كونهما من
المبادئ التصورية في جميع الأحوال أي جميع الوظائف المذكورة مع زيادة المنع
المجازي للقوى والمعارضة التقديرية بلا احتياج اعتبار الدعوى الضمنية و
لعل الصواب السابق لبعض هؤلاء الفضلاء أي حمل الاعتراضات على وضع الدعوى
أه جار هنا للمنع بلا استثناء وقس عليه أي على التقسيم في جميع الوظائف
السابقة من الطرفين التقييد والتخصيصات والمواد منها التخصيصات

الذكورية بحمل ان يكون التخصيص المحصر لكن باعتبار النسب الغير الصريحة
 والنظر اليها بالنظر الصحيح وللانظار الغير الصحيحة والصحيحة ومقتضى
 الله بالظافة العربية الواقعة في التقريرات اى التقريرات المدعى والمقدمات ويجوز
 ان يكون المراد من الدلائل والتحقيقات والمراد منها الدلائل وما ينبغي ان يعلم
 ههنا ان السؤال قد يستعمل بالافهم ويسمى بالاستفهام وهو طلب بيان
 معنى اللفظ في الغلب وانما يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال او غموض ولذا
 قيل ما يمكن فيه الاستفهام حتى فيه الاستفهام والافهم وجاج وتعت ولغاظة
 المناظرة مفوت اذ ياتي السائل في كل لفظ فيسأل والجواب عن الاستفهام
 بيان ظهوره في مقصوده اما بالنقل عن اهل اللغة او العرف العام او العرف الخاص
 او بالقرائن المضمومة وان عجز عن ذلك كله فالتفسير بما يصلح للتفسير والا
 يكون من جنس اللعب فيخرج عما وضعت له المناظرة من اظهار الضوابط
 كما فهم من تقريرات بعض الافاضل لكن فيه شىء فتامم واما قيل في الغلب لانه
 لا يختص ببيان معنى اللفظ بل يقال لم قال استفهاما عن نكتة ما فعل
 على هذا المنوال والاحرى ان لا يكون هذا المقال مؤاخذة ولا متعلقة محلا للسؤال
 بل المحل هو البيان للنكتة وما ينبغي على اهل البياحة والذاكرة ان يعلم ويعمل
 بتسعة في آداب المناظرة احدها الاحتراف عن اليجاز لئلا يكون مخلا
 لفهم المقال وثانيها عن الاطباء لئلا يؤدي الى الملل وثالثها عن

عن استعمال الالفاظ الغريبة لئلا يؤدي الى غشها وطبيعتها وراها عن
 استعمال المجمل في الكلام لئلا يلزم التردد في فهم المرام وخامسها عن
 الدخول في الكلام قبل فهم المرام لئلا يلزم الضلال في البحث والافتقار ولا
 يأتى بالاعادة لاجل الافادة اذ الكلام قبل الفهم يمنع من الاعادة ويساكنها
 عن التقرض لما ادخله المرام لئلا يشتغل الكلام ويحصل البعد عن المرام
 وسابعها عن الضحك ورفع الصوت بالمقال لانها من اوصاف الجهال
 يُسْرُونَ بذلك جهلهم ولئلا يغلب عليهم خصيمهم وثامنها عن المناظرة
 مع اهل المرام والاحترام لئلا يشتغل ذهنه بجلالة قدر الخصم
 والاحتشام وتاسعها ان لا يحسب ان خصمه حقير ضعيف

لئلا يؤدي استحقاقه الى صدور الكلام السخيف

فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالانعام

مع ان هذا اشنع وجوه الالتزام

وعلى الله التوكل

وبه الاعتصام

١٤

